توجهات السياسة الخارجية الالمانية

بعد قيام الوحدة*

د. أحمد باسل البياتي**

المخلص

كان للسياسة التوسعية لألمانيا النازية والصراع الدولي بين الاتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، الدافع الاساس الى تقسيم ألمانيا الى دولتين ناقصتي السيادة. ولم تكن اطراف الصراع مستعدة لاعادة الوحدة الالمانية الا ان التطورات السياسية والاحداث المفاجئة التي وقعت في الاتحاد السوفيتي وفي اوربا الشرقية وسياسة الادارة الاميركية، فضلاً عن حنكة وحصافة سياسة ألمانيا الغربية، كل هذه العوامل اسهمت مجتمعة في قيام الوحدة الالمانية، هذه الوحدة التي لم يكن أحد من رجال الفكر والسياسة يتكهن بانها ستتحقق بهذا الصورة وبهذه السرعة.

Abstract

The expanding policy the Nazist Germany and the international conflict between the previous soviet Union from on side and United states, Britain and France from the other after the II world war have the essential motive to divide Germany into two separate states lacking sovereign. The conflicting forties were not ready to UN. Germany again. But the political developments and sudden events occurred in Russia and eastern Europe, in addition to the American policy and the wise policy of the German politicians all have shared in the unity of Germany, this unity was not expected to be achieved so soon by many thinkers, politicians, and observers.

(*) انجز البحث في حزيران سنة ٢٠٠٤.

(**) استاذ مساعد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٤/٤/٢٥

تاريخ قبول النشر: ٢٠٠٤/١٢/٤

المقدمة:

تعد السياسة الخارجية للوحدة الدولية ظاهرة ذات مضمونين اساسين، ومن اهم ما يشمل المضمون الاول: التوجهات الخارجية للدول واهدافها واستراتيجيتها . اما المضمون الثاني فيشمل سلوكيات الدولة وعملية صنع القرار السياسي الخارجي. ويقصد بالتوجهات الطابع العام للسياسة الخارجية او الخصائص الاساسية للسياسة الخارجية.

ويهدف البحث التعرف على جانب يسير من جوانب السياسة الخارجية الالمانية، الا وهو توجهات السياسة الخارجية الالمانية بعد قيام الوحدة، وفيما اذا كانت تلك التوجهات تختلف عن تلك قبل قيام الوحدة.

لقد حققت الوحدة السيادة الكاملة لألمانيا وازادت قوة الى المقدره الالمانية والفرضية التي يطرحها هذا البحث هي ان تحسن المقدره الالمانية بعد قيام الوحدة سوف لن يؤدي بالسياسة الخارجية الالمانية الى ممارسة سياسة القوة او الانفراد والاستقلال بالسياسة الخارجية. ومن اجل التحقق من صحة هذه الفرضية كان لزاماً استخدام اكثر ممنهج، لذا تم استخدام المنهج التاريخي والتحليل والاحصائي والمقارن.

اما فيما يخص هيكلية البحث فانه يضم مباحث ثلاثة: الاول يقدم عرضاً لموضوع التجزئة والوحدة في السياسة الالمانية وسياسات القوى الكبرى ذلك لان قضية الوحدة كانت تشكل محور السياسة الخارجية الالمانية في فترة ما قبل قيام الوحدة. ويتناول المبحث الثاني مصادر القوة الالمانية بعد قيام الوحدة مع مقارنتها بمثيلاتها في اكبر دولتين اوربيتين غربييتين هما فرنسا والمملكة المتحدة لتحليل مواقع القوة التي تحتلها ألمانيا في اوربا . اما المبحث الثالث فيعرض اهم توجهات السياسة الخارجية الالمانية بعد قيام الوحدة وينتهي البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج.

المبحث الاول

التجزئة والوحدة السياسية الالمانية وسياسات القوى الكبرى

أولاً: تجزئة ألمانيا وقيام الوحدة الثانية

لقد كان لانهايار الامبراطورية الالمانية في الحرب العالمية الاولى وفرض معاهدة فرساي Versailles Treaty وبخاصة ما تضمنته من اقتطاعات اقليمية مهمة، على ألمانيا

اثاراً سلبية عميقة على واقع وحدة الاراضي الالمانية وعلى الواقع القومي الالمانى. فضلاً عن الاثار السياسية والاقتصادية وكانت الاقطاعات الاقليمية كالآتي^١:

١. اعطاء منطقة الزاس واللورين Lothringen-E;sass الى فرنسا فضلاً عن وضع اقليم اليسار Saarland تحت اشرافها ومنحها حق استغلال مناجم الفحم الحجري فيه.

٢. اعطاء بولنذة اجزاء واسعة من مقاطعة سيليزيا العليا Oberschlesien ومنطقة بورن Poren والجزء الاكبر من مقاطعة بروسيا الغربية Westreussen فضلاً عن اعطائها منفذاً على البحر ووضع ميناء دانزك Danzing تحت اشراف عصبة الامم على ان تقوم بولنذة بادارته نيابة عنها.

٣. اعطاء منطقة بروسيا الشرقية Ostpreussen الى ليتوانيا.

٤. ضم منطقة موريسنت واويين ومالمدى Malmedy + Europeen Mores nett الحدودية الى بلجيكا.

٥. ضم منطقة شيلزفيك الشمالية Nordschleswing الى الدانمارك.

٦. وضع المستعمرات الالمانية في افريقيا تحت اشراف عصبة الامم وتم توزيعها على بريطانيا وفرنسا والبرتغال لتدار من قبلها نيابة عنها.

لقد ولدت هذه الازواج الناجمة عن الحرب العالمية الاولى حقداً دفيناً وكراهية لدى الشعب الالمانى تجاه الحلفاء ونزعة لانتقام منهم. ونجح هتلر Hitler زعيم حزب العمال الالمانى القومى الاشتراكي NSDAP (المعروف بالحزب النازي) استغلال الازواج المادية والنفسية في مخاطبة الناخبين الالمان. اذ وعدهم بالغاء معاهدة فرساي في حالة فوزه في الانتخابات التشريعية للبرلمان الالمانى. وجاءت نتائج انتخابات تشرين الثانى ١٩٣٢ لصالح الحزب النازي الامر الذي جعل رئيس الجمهورية الالمانية هندينبورغ Hindenburg بتعيين هتلر مستشاراً (رئيس وزراء) لألمانيا وجاءت الفرصة السانحة ليحقق هتلر وعوده التي قطعها للشعب الالمانى ، والغى معاهدة فرساي واجرى استفتاء في اقليم اليسار كانت نتيجة رغبة اهالى الاقليم بالعودة الى الانضمام الى ألمانيا. ثم قامت قواته باجتياح النمسا ١٩٣٨ والسيطرة عليها من دون أي مقاومة تذكر^٢. وفي مؤتمر ميونيخ ٢٩ ايلول ١٩٣٨ ايدت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا مطلب هتلر بضم المناطق الجيكية التي تسكنها اغلبية

المانية الى ألمانيا، ثم جاءت اتفاقية عدم الاعتداء والصداقة التي عقدت في الثالث من اب ١٩٣٩ بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي لتنظم في ملحقتها السري تقسيم بولندا ودول البلطيق بينهما، وبذلك استعادت ألمانيا جميع الاراضي التي ضمت سابقاً الى بولندا^١.
لقد تمكن هتلر باستخدام الاسلوب الدبلوماسي تارة واسلوب القوة تارة اخرى من اقامة ألمانيا الموحدة مرة اخرى. الا ان ألمانيا الموحدة لم تدم الا بضع سنوات.

ثانياً: التقسيم وقيام دولتين المانيتين

بعد انهيار ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، فقدت ألمانيا وحدتها بموجب الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر بوتسدام Potsdam ١٧ تموز ٢ آب ١٩٤٥ قسمت ألمانيا الى اربع مناطق احتلال، احتلت بريطانيا القطاع الشمالي وفرنسا القطاع الغربي والولايات المتحدة الامريكية القطاع الجنوبي واحتل الاتحاد السوفيتي القطاع الشرقي كما قسمت العاصمة الألمانية برلين هي الاخرى الى اربع مناطق احتلال، واصبح خط اودر- نايسه Oder-Neisse Line حداً فاصلاً بين ألمانيا المجزئة وبولندا. اما اقليم السار فقد اعطى مرة اخرى الى فرنسا^٢.

ووضعت قوى الاحتلال "قواعد الادارة العسكرية الحليفة" وبادرت باصدار عدد من التصريحات من اهمها التصريح الذي نص على ان حكومات الدول المنتصرة ستتولى سلطة الحكومة العليا في ألمانيا (السيادة العليا) بما في ذلك جميع سلطات وحقوق الحكومة الالمانية والقيادة العليا لجيش الدفاع وحكومة الادارات وسلطات الولايات والمدن والبلديات^٣.

واختلفت الاراء بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة اخرى بسبب عدم اتفاقهم على نظام واحد للاحتلال وعلى مصير مستقبل ألمانيا بعد التجزئة ، فضلاً عن عدم اتفاقهم على صيغة موحدة يطبق على مناطق الاحتلال. وفي هذا الجو المتنازم وبوادر ظهور الحرب الباردة وما يمكن ان تحتله ألمانيا في الاستراتيجيات الامريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي بدا الموقف الامريكي يتبلور لصالح الوحدة الالمانية^٤.

في كانون الثاني ١٩٤٧ قررت الولايات المتحدة وبريطانيا دمج منطقتيهما في منطقة اقتصادية واحدة سميت Bizone انضمت اليها في سنة ١٩٤٩ منطقة الاحتلال الفرنسية. بعد سلخ اقليم السار عنها واصبحت تدعى Trizone وسرعان ما تبلورت ادارتان سياسية ادارة سوفيتية في المنطقة الشرقية واخرى غربية في المنطقة الغربية. لم يرتاح السوفيت لهذا التطور لانهم ادركوا ان الالمان في القطاع الشرقي سوف يشعرون بالمرارة لكون مواطنيهم في الغرب قد التاموا وحققوا نوعاً من الوحدة، علماً ان الاتحاد السوفيتي كان قد احتج في حينه عند توحيد المنطقتين الامريكية والبريطانية^٥.

بسبب اتساع شقة الخلافات بين الدول الغربية الثلاث والاتحاد السوفيتي بخصوص مستقبل ألمانيا اخذت الدول الغربية تتصرف منفردة بعيدة عن الاتحاد السوفيتي . وفي مؤتمر لندن حزيران ١٩٤٨ الذي ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسبورغ تم التوصل الى اتفاق مهم بشأن مستقبل مناطق الاحتلال الغربية الثلاث ومن اهم نصوصه ما يأتي:

١. تشكيل حكومة فيدرالية في مناطق الاحتلال الغربية الثلاث.
٢. الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية في الاول من ايلول ١٩٤٨ عن طريق الاقتراع العام المباشر.
٣. وضع دستور لألمانيا.

وفي مايس ١٩٤٩ وافقت الجمعية التأسيسية على "القانون الاساس" (الدستور) باغلبية ٥٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً معارضاً كما صادق عليه ايضاً الحكام العسكريين للدول الغربية الحليفة، ومنحت ألمانيا سلطة (الاستقلال الذاتي مع احتفاظ الحكومات الحليفة الثلاث بالسلطة العليا التي تحولها تغيير او تعديل أي قرار تشريعي او اداري يصدر عن السلطة الالمانية^٦).

وعلى اثر هذه التطورات المهمة التي حدثت في الجزء الغربي من ألمانيا اعلن الاتحاد السوفيتي قيام "الجمهورية الديمقراطية الالمانية" في منطقة الاحتلال السوفيتية، عاصمتها

الجزء الشرقي من برلين، وهكذا بعد اربع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت جمهوريتان المانيتان: الاولى غربية تحتل اكثر من نصف مساحة ألمانيا قبل الحرب وتضم ما يقارب ثلاثة ارباع سكان ألمانيا عاصمتها بون Bonn والثانية شرقية تحتل المساحة القليلة في ألمانيا وتضم حوالي ربع سكان ألمانيا^٧.

لم تعترف حكومة ألمانيا الفيدرالية بالجمهورية الديمقراطية (الشرقية) على اساس ان الاخيرة لا تمثل ارادة الشعب فحكومتها لم تنتخب من قبل الشعب، وشعر الحلفاء بوجود تحدي جدي موجه اليهم، ولمواجهة هذا التحدي تقرر تطوير حكومة المانيا الاتحادية بمنحها المزيد من الصلاحيات للتصرف بحرية بشؤون المانيا، كسلطة التفاوض وابرام الاتفاقيات التجارية والمالية مع الدول الاخرى شرط اشراك ممثلين عن الحلفاء كمراقبين في تلك المفاوضات^٨.

ان تعذر الوصول الى اتفاق بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي بخصوص مستقبل المانيا وتملك الاتحاد السوفيتي سلاح نووي ١٩٤٩ والحرب الكورية ١٩٥٠ عن الاعتقاد لدى الغرب. بان الاتحاد السوفيتي يشكل خطرا حقيقيا لهم وانه قد يهاجم اوربا الغربية عبر اراضي المانيا الديمقراطية - الامر الذي جعل الحلفاء الغربيون يتجاوبون مع مطالبة المستشار الالماني الغربي اديناور Adenauer باعادة السيادة الكاملة لالمانيا الغربية - وبدأت الدول الغربية تنظر الى المانيا الغربية لا كعدو منهزم وانما كحليف مهم في منظومة الدفاع الغربية، وبناء على ذلك سمح لالمانيا باقامة وزارة خارجية وحققها في اقامة العلاقات الدبلوماسية مع جميع الدول كما قررت الدول الغربية والثلاث في سنة ١٩٥١ انهاء " حالة الحرب " مع المانيا الغربية. وتنفيذاً "للمعاهدة الالمانية" التي عقدت في مايس ١٩٥١ بين المانيا الغربية وقوى الاحتلال الثلاث قررت الاخيرة في حزيران ١٩٥٥ الغاء "نظام الاحتلال" ووضعت صيغة لتنظيم مرابطة قوات الحلفاء الغربيين. وفي السنة نفسها قرر الحلفاء قبول المانيا الغربية في "منظمة معاهدة شمال الاطلسي" NATO^٩.

لقد ترك احتلال القوى الاربع لألمانيا اثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية القاسية والعميقة على مستقبل الامة الالمانية . فعلى المستوى السياسي قسمت الى دولتين

شرقية واخرى غربية، واصبح لكل منهما نظام سياسي يختلف جذرياً عن الآخر. وضمت المانيا الشرقية الى "حلف وارشو" بقيادة الاتحاد السوفيتي، بينما ضمت المانيا الغربية الى "حلف شمال الاطلسي" بقيادة الولايات المتحدة، وهكذا ادخلت الدولتان في منظومات صراع ايدولوجية وسياسية وعسكرية "تنظر كل منهما الى الاخرى كعدو يهدد كيانها وامنها واستقرارها اما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد فرض الاتحاد السوفيتي نظامه الاشتراكي (الماركسي-اللينيني) على المانيا الشرقية بينما فرضت الولايات المتحدة نظام السوق الراسمالي العالمي على المانيا الغربية.

ثالثاً: مرحلة العلاقات بين الدولتين الالمانيتين

يمكن تقسيم هذه المرحلة الى مراحل ثلاث هي:

أ- مرحلة التوتر في العلاقات الالمانية-الالمانية.

ب- مرحلة الانفراج في العلاقات.

ج- مرحلة قيام الوحدة الالمانية الثالثة.

أ. مرحلة التوتر في العلاقات الالمانية-الالمانية ١٩٤٩-١٩٦٩

من غير الممكن قبول بوجود سياسة المانية غربية في الفترة الكائنة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٩، اذ ان القيادة كانت بيد قوى الاحتلال. التي كانت تصنع السياسة الخارجية ، وبعد ان حصلت المانيا الغربية على وضع دولة مستقلة مع قيود سياسية وقانونية اتجهت السياسة الخارجية الالمانية نحو تحقيق اندماج المانية الغربية باوربا الغربية. على المستوى الالمانى- الالمانى كان المستشار الالمانى الغربى اديناور يؤكد على ان المانيا الغربية تعد الممثلة الوحيدة للشعب الالمانى وعدم الاعتراف بدولة المانيا الشرقية، وبالحدود الفاصلة بين الالمانيتين، فضلاً عن مطالبته بحق تقرير المصير لمواطنى المانيا الشرقية. في المقابل كانت المانيا الشرقية ترفض ادعاء اديناور بأن المانيا الغربية تمثل كل شعب المانيا، وتؤكد على خط اودر-نايسه كحد فاصل بين الدولتين الالمانيتين^١.

في مارس ١٩٥٣ قدم الاتحاد السوفيتي مقترحاً بخصوص الوحدة الالمانية تضمن ما يأتي:

- ١- إعادة توحيد المانيا .
- ٢- انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي الالمانية والغاء القواعد العسكرية.
- ٣- تعهد المانيا (الموحدة) بعدم دخولها في اية حلف عسكري موجه ضد اعدائها السابقين في الحرب.
- ٤- امتلاك المانيا قوات مسلحة خاصة بها .
- ٥- انضمام المانيا الى منظمة الامم المتحدة.

مقابل هذا العرض السوفيتي قدمت المانيا الغربية مذكرة تشمل الآراء الآتية:

- ١- قيام المانيا موحدة يكون فقط عن طريق حق تقرير المصير لمواطني المانيا الشرقية ومن خلال اجراء انتخابات باسلوب الاقتراع العام الحر السري المباشر لكل شعب المانيا في الدولتين.
- ٢- بموجب نتيجة الانتخابات تشكل حكومة لكل المانيا .
- ٣- تتمتع حكومة المانيا الموحدة بكامل السيادة وبعيدة عن أي نوع من انواع الرقابة^{١١}.

وقد تكررت المقترحات والمقترحات المضادة من قبل الجانب السوفيتي والجانب الالمانى الغربي، إلا انها في مضامينها لم تخرج كثيراً عن المقترحات المذكورة اعلاه . لقد كان اديناور ينظر الى المقترحات السوفيتية نظرة عدم الاستعجال على امل الحصول على تنازلات اخرى، كما ان اديناور كان يعتقد ضرورة دمج المانيا الغربية باوربا الغربية وتقوية اقتصادها لكي يستطيع التفاوض من موقع القوة. ومن الضروري الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة هي التي كانت توجه سياسة المانيا الغربية. وان الولايات المتحدة ترفض فكرة قيام "المانيا موحدة" تقف على الحياد "لان مثل هذه الدولة الحيادية سوف تبتلع بسهولة من قبل الاتحاد السوفيتي في حالة قيام حرب بين الشرق والغرب، انها تريد من المانيا الموحدة" ان تكون في خط الدفاع الامامي عن المجتمع الغربي، ان التناقصات الشديدة بين الموقفين الشرقي والغربي ادى الى فشل جميع المفاوضات بين الطرفين^{١٢}.

ان بناء "جدار برلين" في آب ١٩٦١ من قبل حكومة المانيا الشرقية كحد فاصل بين برلين الشرقية وبرلين الغربية قد ادى الى زيادة حالة التوتر بين الالمانيين لقد رفض الالمان الغربيون تقسيم عاصمتهم القديمة "برلين" بهذه الصورة وعزز الاعتقاد لديهم بأنه ليس بالامكان تحقيق الوحدة الالمانية في ظل الحرب الباردة^{١٣}.

ب. مرحلة الانفراج في العلاقات ١٩٦٣-١٩٨٩

ان الانفراج الذي شهدته العلاقات الامريكية السوفيتية^{١٤}. رتب ايضاً انفراجاً في العلاقات بين الدولتين الالمانيتين وبادرت المانيا الغربية بانتهاج سياسة تتصف بالمرونة او بالانفراج المتحفظ تجاه المانيا الشرقية. وقد تمخضت هذه السياسة على عقد اتفاق (انساني) يسمح بموجبه لمواطني المانيا الغربية بزيارة اقاربهم في المانيا الشرقية مع اتباع اجراءات (معقدة) كتقديم طلب ملئ استمارة المعلومات، ثم الانتظار بضعة اسابيع للحصول على تاشيرة دخول الى المانيا الشرقية، وتبع ذلك عقد او اتفاق تجاري ينظم تبادل السلع بين الالمانيتين^{١٥}.

الا ان الانفراج الحقيقي بين الالمانيتين حدث بفضل ما عرف "السياسة الشرقية" Die Ostpolitik التي انتهجها فيلي براند^{١٦} Willy Brandt القائمة على اساس سلام "الى المانيا الشرقية تضمنت التخلي عن سياسة التهديد باستخدام القوة واقامة علاقات "حسن جوار" لقد حققت سياسة براند انجازات مهمة في العلاقات بين الالمانيتين من اهمها ما يأتي^{١٧}:

- ١- الاعتراف بدولة المانيا الشرقية، والاعتراف بالحدود الفاصلة بينهما.
- ٢- تخلي المانيا الغربية عن ادعائها بانها الممثلة الوحيدة لكل المانيا في المجتمع الدولي.
- ٣- اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي اعترفت بالمانيا الشرقية.
- ٤- مباشرة العلاقات الدبلوماسية مع دول اوربا الشرقية.
- ٥- تخفيف المعاناة الانسانية بين المواطنين الالمان في الدولتين.
- ٦- تطوير العلاقات الاقتصادية مع المانيا الشرقية وتقديم تسهيلات وضمانات مصرفية لها.

لقد جاءت سياسة براند مغايرة لسياسة اديناور فالأول انتهج سياسة القبول بالأمر الواقع والاعتراف بالمانيا الشرقية واحترام الوحدة الاقليمية لها، بينما انتهج القاني سياسة تقوم على اساس "تغير الامر الواقع وعدم الاعتراف بوجود المانيا الشرقية وبالحدود الاقليمية لها، والتهديد باستخدام القوة"^{١٨}. ان سياسة التوازن والانفراج التي اتبعتها خارجية المانيا الغربية ازاء المانيا الشرقية ادت الى تعزيز الامن والاستقرار وقيام علاقات تقوم على الثقة والتقارب والتعاون ليس فقط بين الدولتين الالمانيتين وانما ايضا بين المانيا الغربية والاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية، ان بفصل سياسة المستشار الالمني الغربي تجاه اوربا وبخاصة تجاه الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية.. لم تعد المانيا الدولة التي ينظر اليها بانها عدوانية وتنوي تحقيق الوحدة عن طريق التهديد واستخدام القوة.

ج. تحقيق الوحدة الالمانية الثالثة ١٩٩٠

لاشك ان من اهم المتغيرات التي اسهمت في تحريك "المسألة الالمانية" هو مجيء ميخائيل غورباتشوف الى مركز القيادة في الاتحاد السوفيتي وانتهاجه سياسة تختلف عن سياسات القادة السوفييت السابقين، والتي جاءت بمفاهيم جديدة سياسة "اعادة البناء والمكاشنة" Glasnost and Perestroika المتضمنة اجراء اصلاحات اقتصادية وديمقراطية منها "التوكيد على العلنية، وان بلا علنية لا توجد ولا يمكن ان توجد ديمقراطية وابداع سياسي للجماهير واشراكها في الادارة"^{١٩} الأمر الذي فسح المجال لمستشار المانيا الغربية هلموت كول H. Kohl ان يطرح موضوع "الوحدة الالمانية" على بساط البحث، وفي الزيارة التي قام بها كول الى موسكو في تشرين الاول ١٩٨٨ ناقش مع غرياتشوف "مسألة الوحدة الالمانية" وعبر كول عن رأيه بقوله: "أنه من الضروري اعطاء الفرصة للالمان ان يتجاوزا تقسيم وطنهم بالطرق السلمية وان تقسيم المانيا يعد وضع غير طبيعي وان اعادة جمع شمل الالمان يعد حقيقة إنسانية تاريخية، لا يجوز للسياسة غض النظر عنها"^{٢٠}.

ان اثاره كول لمسألة "الوحدة الالمانية" خلق قلقاً متزايداً بخاصة لدى القوى الاربعة الكبرى المسؤولة عن تقسيم اللمانيا، فمثلاً تاتشر Thatcher رئيسة وزراء بريطانيا اصرت على رفض اعادة الواحدة الالمانية مدعية ان شعبها ما يزال يتذكر السياسة العدوانية

لالمانيا ابان حكم الحزب النازي، كما ان الرئيس الفرنسي ميتراند Mitterrand هو الآخر عارض الوحدة الألمانية مذكراً بالاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية^{٢١}.

اما الاتحاد السوفيتي فكان يطمع بتقوية نفوذه في المانيا الشرقية واستمرارها في "حلف وارشو" والولايات المتحدة كانت تريد بقاء المانيا الغربية في حلف "شمال الاطلسي" للدفاع عن الغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي. لقد استطاع كول بخبرة ومهارة فائقة ان يقنع الرئيس الامريكي بوش (الأب) باعطائه ضمانات ان المانيا الموحدة سوف تستمر في عملية الاندماج الاوربي كما انها سوف تبقى عضوة في حلف شمال الاطلسي الامر الذي جعل الادارة الامريكية ان تغير موقفها لصالح تحقيق الوحدة الألمانية^{٢٢}.

لقد كان لدبوماسية كل من كول وبوش مع غريباتشوف الاثر الكبير في تحقيق التحول التاريخي في موقف الاتحاد السوفيتي الراض للوحدة الألمانية الى المؤيد لها.

ويذكر غريباتشوف في مذكراته ان سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني ١٩٨٩ والمظاهرات الحاشدة التي كانت تطالب بوحدة المانيا جعلته يفكر بشكل جدي في مستقبل الوضع الانفصالي الراهن لالمانيا الشرقية^{٢٣}.

لقد كان غريباتشوف حريصاً جداً على انجاح سياسة الانفتاح ومواجهة المشاكل الاقتصادية المتزايدة ولذلك فهو بحاجة الى الولايات المتحدة لتحقيق "شراكة استراتيجية عالمية" Global Strategic Partneship كما أنه بحاجة الى المانيا الغربية لمساعدته في حل المشاكل الاقتصادية. فضلاً عن ذلك فانه يفكر بالاعباء المالية الثقيلة والضرورية لتحديث المانيا الشرقية، كل هذه الاعتبارات كانت وراء موافقة غورباتشوف ليس فقط على توحيد المانيا وانما ايضاً على احترامه لاستمرار المانيا الموحدة في عضوية حلف "شمال الاطلسي"^{٢٤}.

اما بخصوص الموقف البريطاني والفرنسي، فيذكر ان اولرخ البريخت Ulrich Albrecht سياسي الماني في مفاوضات (٢+٤) بخصوص الوحدة لقد وضعت الولايات

المتحدة كل من بريطانيا وفرنسا امام احد الخيارين: اما قيام وحدة المانية سريعة وتبعيتها للرباطة الاطلسية، واما العودة الى ممارسة القوى الاربعة لحقوها في المانيا، بحيث ان تحقيق الوحدة الالمانية تحتاج الى وقت طويل ، لقد وافق الاتحاد السوفيتي على الخيار الاول، في حين رفضت بريطانيا وفرنسا الخيار الاول وتبنت الخيار الثاني، وكان ميتراند ممتعضاً جداً من الموقف السوفيتي معلقاً بقوله : (ماذا حدث لغورباتشوف كم من مليارات الدولارات دفع له كول) / اما تاتشر فقد علقت على الموقف السوفيتي بقولها: (ان كول قد استطاع شراء غورباتشوف)^{٢٥}.

ويعود الفضل الى بوش في احداث التغيير في الموقف البريطاني والفرنسي إذ التقى في الثالث عشر من نيسان بتاتشر في بيرمودا Bermudas كما التقى في التاسع عشر من الشهر نفسه في كيكلاكو Keglargo بمتراند، ومن خلال هذه اللقاءات والاتصالات المكثفة استطاع بوش ان يقنع ميتراند وتاتشر بضرورة استغلال الفرصة السانحة لتحقيق الوحدة الالمانية لما لهذه الوحدة من ايجابيات لاوريا وانها افضل بكثير من بقاء حالة التقسيم وبذلك اعلن كل من ميتراند وتاتشر عن موافقتهم لقيام الوحدة الالمانية وتخليهما عن (حقوق القوى الاربعة في المانيا وبرلين)^{٢٦}.

لم يكن احد يتصور ان الوحدة الالمانية سوف تتم بهذه الصورة من السرعة... لقد توافرت متغيرات وظروف غير اعتيادية انضجت الوحدة بهذه السرعة، ولاشك ان من اهم هذه المتغيرات هي سياسة غورباتشوف والتحول الواسع التي بدأت تظهر في داخل الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن الاوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تواجه الاتحاد السوفيتي كما يجب ان لا ننسى دور المستشار الالمانى الغربى كول في تحقيق الوحدة ، وقد دخل التاريخ من اوسع ابوابه، وبجدارة يستحق ان يطلق عليه "مستشار الوحدة المانية" او "صانع الوحدة الالمانية".

المبحث الثاني

القوة الألمانية بعد قيام الوحدة

من اجل تحليل اتجاهات السياسة الألمانية ، فانه من الضروري التعرف على عوامل قوتها والمركز الذي تحتله في نظام توازن القوى الاوربي الراهن. وفيما اذا كانت المانيا تتميز بقوتها على بقية القوى الاوربية وبفارق كبير... ولتحقيق هذا الغرض لابد من مقارنتها بقوتين عظيمتين اوربيتين هما فرنسا والمملكة المتحدة.

أولاً: العامل الجغرافي

١. المساحة:

لقد طرأ بعد جغرافي جديد على المانيا بعد الوحدة وصارت مساحتها (٣٧٥) الف كيلو متر مربع ، بعد ان كانت مساحة المانيا الغربية قبل الوحدة (٢٤٨) الف كيلو متر مربع^{٢٧}.

وإذا ما قورنت مساحة المانيا بمساحة فرنسا، التي تقدر بـ (٥٤٧) الف كيلو متر مربع^{٢٨}، يظهر انه على الرغم من ان مساحة المانيا بعد الوحدة قد زادت حوالي ٥٠٪ الا انها تبقى اقل من مساحة فرنسا ، ومن مساحة دور اوربية اخرى مثل اسبانيا.

ولابد من الاشارة هنا الى ان اتساع مساحة الدولة، لوجده، لا يعني بالضرورة عاملاً ايجابياً مؤثراً في قوة الدولة وان صغر مساحة الدولة لا يعني بالضرورة عاملاً سلبياً في قوة الدولة، فقد شهد المجتمع الدولي دولاً صغيرة كبريطانيا (مساحتها ٢٤٥ كيلو متر مربع)^{٢٩} وبلجيكا مساحتها (٣٠) الف كيلو متر مربع^{٣٠} ولكن كانتا قويتين عظيمتين استحوذتا على مناطق واسعة في العالم.

ب. الموقع الجغرافي

تقع ألمانيا في وسط اوربا، وقد تحول مركز ثقلها بعد الوحدة الى الشمال الشرقي. وزادت سواحلها على بحر البلطيق ليصل طول سواحلها مع ساحلها على بحر الشمال الى (٢٣٨٩) كيلو متر^{٣١}. ولاشك ان هذه الزيادة في طول سواحل المانيا يمنح اساطيلها حرية

الحركة بشكل افضل من السابق، الا ان هذه الحرية ليست مطلقة لمواجهة سواحلها بسواحل الدول الاسكندنافية، على العكس من ذلك فان لفرنسا سواحل استراتيجية تطل على المحيط الاطلسي وعلى البحر الابيض المتوسط والتي تمنحها حرية مطلقة في الحركة. اما بريطانيا فمن المعروف انها تتمتع بموقع جغرافي متميز.

اما موقع المانيا بالنسبة لدول الجوار فإنه موقع لا يحسد عليه والمانيا الدولة الاوربية الوحيدة التي لها حدوداً مع عدد كبير من الدول تبلغ تسع هي: (الدانمارك، هولندا، لوكسمبورغ، بلجيكا، فرنسا، سويسرة، النمسا، بلجيكا، بولندا) الأمر الذي يفرض على المانيا، الاخذ بنظر الاعتبار متغيرات عديدة في سياستها اتجاه جاراتها وكان لهذا الموقع آثاره السلبية على المانيا في الحربين العالميتين الاولى والثانية . اما بالنسبة الى فرنسا فلها حدوداً مع ثمان دول من بينها امارتي اندورا Andora وموناكو Monaco غير الفاعلتين في النظام الدولي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الصراع الايديولوجي جعل المانيا ولاول مرة في تاريخها تتمتع بأمن كبير من وجهة النظر العسكرية على امتداد جميع حدودها^{٣٢}.

ج. العامل السكاني

يبلغ عدد سكان ألمانيا بعد الوحدة (٨٢) مليون نسمة (٢٠٠٣)^{٣٣} في حين كان عدد سكانها (٦٣) مليون نسمة^{٣٤} قبل الوحدة أي بزيادة قدرها ٢٣٪. اما سكان فرنسا فبلغ عددهم (٦٠) مليون نسمة (٢٠٠٣)^{٣٥} كما يبلغ عدد سكان المملكة المتحدة (٦٠) مليون نسمة (٢٠٠٣)^{٣٦} ايضاً. وقد جاءت هذه الزيادة في عدد سكان المانيا نتيجة انضمام المانيا الشرقية بعد الوحدة الى المانيا الغربية . ويكون سكان المانيا الشرقية بسبب اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبئاً ثقيلاً على الحكومة الالمانية وتبذل الحكومة الالمانية جهوداً حثيثة من اجل تهيئة الظروف والشروط اللازمة لدمجهم في المجتمع الرأسمالي الغربي وتحويل المؤسسات الاشتراكية الى مؤسسات رأسمالية.

وفي مقابلة أجرتها الاذاعة الالمانية في الثالث والعشرين من شهر نيسان ١٩٩٣، مع هلموث شمت المستشار الاسبق لالمانيا الغربية، وتراأس الحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD قال: "ان المانيا بحاجة الى عشرين سنة في الاقل لكي تستطيع دمج الالمان الشرقيين في المجتمع الغربي وتوحيد هويتهم"^{٣٧}. ويفهم من ذلك ان الزيادة الحاصلة في عدد سكان المانيا نتيجة الوحدة، لم تكن لها اثاراً ايجابية على المانيا كما يعتقد البعض بل تركت اثاراً سلبية واعباءاً ثقيلة على الحكومة الالمانية والمجتمع الالمانى.

ثانياً: العامل الاقتصادي

تمتلك ألمانيا مواد خام ذات اهمية صناعية كبيرة كالحديد الخام والفحم الحجري والنيكل واليورانيوم ومعادن اخرى، فضلاً عن الغاز الطبيعي وان كانت بكميات متواضعة^{٣٨}. والمانيا دولة معروفة بتقدمها العلمي والتكنولوجي وشعبها معروف بحبه للعمل وحرصه واخلاصه. وقد ساعدت هذه العوامل على إعادة بناء المانيا على الرغم من خسارتها في حربين عالميتين مدمرتين خلال ثلاثين عاماً.

تحتل المانيا اليوم مكانة اقتصادية عظمية ليس فقط على المستوى الاوربي وانما ايضاً على المستوى العالمي فهي تمتلك مصانع حديثة ومتينة ومتنوعة تعد من افضل المصانع في العالم وبخاصة في مجالات صناعات الفولاذ والسيارات والمكائن والسفن والكيمياويات والالكترونيات والمنسوجات^{٣٩}.

ولغرض التعرف على واقع القوة الاقتصادية لالمانيا لابد من تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الاساسية لالمانيا ومقارنتها مع مثيلاتها لدول اوربية كبرى كفرنسا والمملكة المتحدة: فإجمالي الدخل القومي لالمانيا يبلغ ٢.١٦ تريليون دولار (٢٠٠٢) وفرنسا ١.٥٥٨ تريليون دولار (٢٠٠٢) وللمملكة المتحدة ١.٥٢٨ تريليون دولار (٢٠٠٢) وهنا تمثل المانيا مكان الصدارة الا ان المؤشر الحقيقي الذي يؤخذ بنظر الاعتبار هو معدل الفرد من الدخل القومي الذي يبلغ في المانيا ٢٦٢٠٠ دولار في فرنسا ٢٦٠٠٠ دولار وفي المملكة المتحدة ٢٥٥٠٠ دولار، وهذا يعني ان مستوى المعيشة للفرد في الدول الثلاث متساو تقريباً. وان المانيا لا تتميز عن غيرها في هذا المجال.

وفي مجال التجارة الخارجية تحتل المانيا المرتبة الاولى في صادراتها واستاداتها مقارنة بفرنسا والمملكة المتحدة (انظر الجدول رقم ١) وهذا مؤشر على قوة الاقتصاد الالمانى الا انه في الوقت نفسه يشير الى مدى اعتماد المانيا على الخارج، فعلى مستوى الصادرات فان الاقتصاد الالمانى يتأثر اكثر من غيره بالسوق العالمى من حيث المنافسة وتذبذب الاسعار ومواجهة حركة التصنيع في كثير من دول العالم، وبخاصة في دول جنوب شرق اسيا وغيرها. وكذلك الحال بالنسبة الى استيرادات المانيا فانها تجعل الاقتصاد الالمانى اكثر حساسية في تاثره بالاحداث والتطورات الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

جدول (١)

بعض المؤشرات الاساسية الاقتصادية

لالمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لسنة ٢٠٠٢

ت	المؤشر الاقتصادي	المانيا	فرنسا	المملكة المتحدة
١	اجمالي الدخل القومي	٢.١٦ تريليون دولار	١.٥٥٨ تريليون دولار	١.٥٢٨ تريليون دولار
٢	معدل الفرد من الدخل القومي	٢٦٢٠٠ دولار	٢٦٠٠٠ دولار	٢٥٥٠٠ دولار
٣	الصادرات	٦٠٨ بليون دولار	٣٠٧.٨ بليون دولار	٢٨٦.٣ بليون دولار
٤	الاستيرادات	٤٨٧.٣ بليون دولار	٣٠٢.٧ بليون دولار	٣٣٠.١ بليون دولار

المصدر: وضع جدول من قبل الباحث بالاعتماد على ارقام في

CIA –The World Factbook-Germany, P.9-10.

CIA –The World Factbook-France, P.9-10.

CIA –The World Factbook-United Kingdom, P.9-10.

وفي مجال الاعتمادية لا بد من الذكر ان اهمية النفط والغاز الطبيعي لم تأت من كونهما مصدراً للطاقة فحسب، وانما ايضاً من كونهما مادتان اوليتان تدخلان في صناعات عديدة ولذلك يؤثران في سياسة الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وفي هذا المجال تحتل المملكة المتحدة المرتبة المتميزة بامتلاكها لاحتياطي النفط الخام (٤.٧٤١ بليون برميل) ثم المانيا، ولكن مع فارق كبير جداً (٣٢٧،٣ مليون برميل) ، وفرنسا (١٤٤.٣ مليون برميل) ، لذلك فان ما تستورده المانيا من النفط الخام يزيد على ضعف ما تستورده المملكة المتحدة

من النفط الخام. كذلك الحال بالنسبة للغاز الطبيعي فالمملكة المتحدة تمثل المرتبة المتميزة في احتياطها لهذه المادة إذ يبلغ ٧١٤.٩ بليون متر مكعب، في حين يبلغ احتياطي ألمانيا من الغاز الطبيعي ٢٩٣.٨ بليون متر مكعب، أي حوالي ٤٠٪ مما تملكه المملكة المتحدة من احتياطي الغاز الطبيعي، ولاشك ان هذه الحالة تنعكس سلباً على زيادة اعتماد ألمانيا على استيراد الغاز الطبيعي من الخارج الذي يصل الى ٧٨.٧٣ بليون متر مكعب سنوياً. في حين تستورد المملكة المتحدة ٢.٧ بليون متر مكعب وفرنسا ٤٠.٢٦ بليون متر مكعب. أي ان ألمانيا (٢٩) مرة اكثر مما تستورده المملكة المتحدة وحوالي ضعف ما تستورده فرنسا من الغاز الطبيعي من الخارج (انظر جدول رقم ٢).

جدول (٢)

مقدار احتياطي واستيراد كل من

ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة من النفط الخام والغاز الطبيعي لسنة ٢٠٠١

ت	المادة	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة
١	احتياطي النفط/ برميل	٣٢٧.٣ مليون	١٤٤.٣ مليون	٤.٧٤٢ بليون
٢	استيراد النفط / برميل يومياً	٣.٠٨١ مليون	٢.٢٨١ مليون	١.٤١٨ مليون
٣	احتياطي الغاز الطبيعي (متر مكعب)	٢٩٨.٣ بليون	١٢.٨٦ بليون	٧١٤.٩ بليون
٤	استيراد الغاز الطبيعي (متر مكعب)	٧٨.٧٣ بليون	٤٠.٢٦ بليون	٢.٧ بليون

المصدر: وضع جدول من قبل الباحث بالاعتماد على ارقام في

CIA –The World Factbook-Germany. P.9-10.

CIA –The World Factbook-France. P.9-10.

CIA –The World Factbook-United Kingdom. P.9-10.

ولاشك ان نسبة نمو الانتاج الصناعي ونسبة البطالة في أي دولة يعدان من المؤشرات المهمة للدلالة على الوضع الاقتصادي وانعكاساته الاجتماعية، فالجدول رقم (٣) يظهر ان نسبة نمو الانتاج الصناعي في ألمانيا هي ٢.١٪ اقل بكثير مما هي عليها في المملكة المتحدة (٣.٤٪) وان ألمانيا تعاني اكثر من غيرها في ارتفاع نسبة البطالة التي تبلغ ٩.٨٪ في حين انها في فرنسا ٩.١٪ في المملكة المتحدة ٥.٢٪.

جدول (٣)

نسبة نمو الانتاج الصناعي ونسبة البطالة في كل من
المانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لسنة ٢٠٠٢

المملكة المتحدة	فرنسا	المانيا	
٣.٤٪	١.٣٪	٢.١٪	نسبة نمو الانتاج الصناعي
٥.٢٪	٩.١٪	٩.٨٪	نسبة البطالة

المصدر: وضع جدول من قبل الباحث بالاعتماد على ارقام في

CIA –The World Factbook-Germany. P.8.

CIA –The World Factbook-France. P.8.

CIA –The World Factbook-United Kingdom. P.8.

ثالثاً: العامل العسكري

لقد أثر الموقع الجغرافي لألمانيا سلبا على بناء قوتها البحرية، فقد شهد العصر الحديث والمعاصر قوة الاساطيل الحربية البريطانية والفرنسية وفعاليتها في كثير من مناطق العالم، على عكس القوة البحرية الالمانية التي لم تسجل مثل ذلك النشاط وعملت في مجال محدود، فالقوة البحرية الالمانية لا يمكن ان تضاهي في كل الاحوال مثيلتها البريطانية او الفرنسية.

كما تتفوق القوة العسكرية لفرنسا وبريطانيا على مثيلتها الالمانية بامتلاكها السلاح النووي، فلقد حصلت عليه الاولى في سنة ١٩٦٠ بينما حصلت عليه الثانية في سنة ١٩٥٢.

وفي حساب القوة العسكرية لدولة ما ولمقارنتها مع غيرها من الدول يؤخذ عادة مؤشر "نسبة الانفاق العسكري لاجمالي الدخل القومي" والجدول رقم (٤) يبين ان الانفاق العسكري في المانيا الذي يبلغ نسبة ١.٣٨٪ هو في الواقع اقل مما هو عليه في فرنسا والمملكة المتحدة، غذ يبلغ ٢.٥٧٪ و ٢.٣٢٪ على التوالي.

أما نسبة قوة الاستيعاب العسكرية لمجموعة السكان فهي واحدة (٢٥٪) في كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، كذلك الحال بشأن نسبة القدرة الاحتياطية العسكرية لمجموع السكان فهي متقاربة جداً إذ تبلغ في ألمانيا ٢٠.١٪ في حين أنها تبلغ في كل فرنسا والمملكة المتحدة ٢٠.٥٪ و ٢٠٪ على التوالي.

جدول (٤)

نسبة الانفاق العسكري لاجمالي الدخل القومي ونسبة القدرة الاستيعابية العسكرية لمجموع السكان ونسبة القدرة الاحتياطية العسكرية لمجموع السكان في كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة

ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	
١.٢٨٪	٢.٥٧٪	٢.٣٢٪	نسبة الانفاق العسكري لاجمالي الدخل القومي لسنة ٢٠٠٢
٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	نسبة القدرة الاستيعابية العسكرية لمجموع السكان لسنة ٢٠٠٢
٢٠.١٪	٢٠.٥٪	٢٠٪	نسبة القدرة الاحتياطية العسكرية لمجموع السكان لسنة ٢٠٠٣

المصدر: وضع جدول من قبل الباحث بالاعتماد على ارقام في

CIA –The World Factbook-Germany. P.8.

CIA –The World Factbook-France. P.8.

CIA –The World Factbook-United Kingdom. P.8.

لقد قامت ألمانيا بعد الوحدة بتخفيض معتبر في قواتها المسلحة فضلاً عن تدمير عدداً كبيراً من ألياتها، كما قامت بموجب اتفاقية اوتاوا Ottawa في سنة ١٩٩٧ بتدمير الألغام

ضد الاشخاص والتزمت باتفاقيات منع انتشار اسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبايولوجية^{٤١}.

مما تقدم يمكن القول ان الوحدة الالمانية لم تضيف على المانيا قوة تجعلها في موقع متميز ومتفوق على بقية الدول الاوربية وبخاصة فرنسا والمملكة المتحدة فتأثير العامل الجغرافي سلبي نسبياً ولا يحسد عليه، وعلى المستوى الاقتصادي فان المانيا قوة اقتصادية عالمية ، الا انها تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط والغاز الطبيعي ومواد اولية اخرى من الخارج. ان المانيا تتمتع ببناء اقتصادي (داخلي) متين الا انه في الوقت نفسه، يتصف بالحساسية لاعتماده وبصورة كبيرة على التصدير والاستيراد. اما على المستوى العسكري فيبدو ان المانيا لا تسعى لبناء قوة عسكرية عظيمة فضلاً عن انها لا تمتلك اسلحة الدمار الشامل بعكس فرنسا والمملكة المتحدة.

المبحث الثالث

توجهات السياسة الخارجية لألمانيا

يهدف هذا المبحث تحليل السياسة الخارجية الالمانية من خلال توجيهين اساسيين: اولهما التوجه الاوربي، والثاني التوجه العالمي. والتعرف فيما اذا كانت السياسة الخارجية الالمانية تنتج بعد قيام الوحدة سياسة لا تقوم على اساس القوة والانفراد بها عن باقي سياسات الدول الاوربية الغربية.

أولاً: التوجه الاوربي

لقد كانت السياسة الخارجية لالمانيا الغربية (قبل قيام الوحدة) تهدف الى تحقيق السيادة الوطنية لا عن طريق انفرادها وابتعادها عن اوربا الغربية، وانما من خلال التصاقها باوربا الغربية مع تنازلها عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح المؤسسات الاوربية وتحقيق الوحدة الاوربية وبذلك يتم قطع الطريق امام محاولات انبعاث صراع قومي بين الدول الاوربية، واشاعة الافكار البناءة التي تشجع على التعاون وايجاد الحلول السلمية^{٤٢}.

ويقول كول "لقد اصبحت المصالح الألمانية اليوم (بعد قيام الوحدة) " مرتبطة بشكل مباشر واكيد بمصالح الدول المجاورة اكثر من اية دولة اوربية اخرى، الامر الذي يجعل المانيا بحاجة اكثر الى الوحدة الاوربية"^{٤٣}.

ويرى كاتزينشتاين Katzenstien وهو أحد سياسيين المانيا "ان سياسة المانيا الخارجية تفسر بوضوح بانها مستقرة على نحو متزايد، وانها تلعب دوراً ايجابياً في سياق السياسة الاوربية، التي تساعد على تطويرها... وان العلاقة المؤسساتية بين المانيا والاتحاد الاوربي امتن من علاقة الاتحاد الاوربي مع الدول الاعضاء الاخرى في الاتحاد كبريطانيا وفرنسا. وان المانيا تواصل جهودها للنهوض بالانسجام الاوربي، وانها (أي المانيا) سوف تستمر بالاندماج في الكيان الاوربي... وان الوحدة الاوربية سوف تؤدي الى قيام هوية جماعية لاوروبا وخلق سيادة مشتركة لها"^{٤٤}.

ويؤكد دوفليد Duffield ما ذهب اليه كاتزينشتاين ولكن من زاوية اخرى فيقول: "ان المانيا بعد قيام الوحدة لم تظهر اية نزعة عسكرية وبعكس ذلك فانه سوف يؤدي بها الى العزلة والحاق الضرر بسمعتها الدولية... ان المانيا اليوم دولة مستقرة وتشاطر دول اوربا الغربية نظرتها ومنهجها في التعامل مع مسائل العلاقات الدولية المختلفة. وما يؤكد ذلك هو التعاون الالماني الاوربي".

ان المانيا لم تحرك أنشطة باتجاه النظرة القومية"^{٤٥}، لقد تصرفت المانيا تماما بما ينسجم مع موقعها كقوة متوسطة الحجم كانت وما برحت... ان المانيا تتصرف اليوم بشكل لا يمت بصلة بقدرات القوة لديها"^{٤٦}.

وتسعى المانيا الى توسيع الاتحاد الاوربي ليشمل دول وسط وشرق اوربا وذلك لتحقيق الاغراض السياسية والامنية والاقتصادية الاتية"^{٤٧}:

١. اقامة التعاون في مجالات شتى بين هذه الدول.
٢. زج اوربا وبشكل فاعل لتسهم في تعزيز عملية تحقيق السلام والحرية والرفاهية.
٣. تحقيق المستوى الغربي للديمقراطية ومبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات الانسانية والاقتصادية.

٤. اقامة علاقات مستقرة ومتوازنة تحول من دون انبعاث الصراع التاريخي بين الدول الاوربية وبخاصة بين المانيا وفرنسا وروسيا.
٥. حل الخلافات ان وجدت بالطرق السلمية.

ويوضح الكتاب الابيض الذي صدر عن وزارة الدفاع الالمانية في سنة ١٩٩٤ اهم توجهات السياسة الخارجية الالمانية في المجال الاوربي، "ان السياسة الالمانية متوجهة نحو الاندماج الاقليمي لالمانيا والسعي لادخال دور اوربا الشرقية في البناء الغربي وربطها بنظام أمني جديد يقوم على اساس التعاون بين كافة الدول الاوربية والابتعاد عن الازمات والصراعات التي قد تؤدي الى تهديد الوحدة الاقليمية والاستقرار في المانيا وحلفائها والتغلب على التقسيم القانوني غير الطبيعي بين الشرق والغرب للقارة والاوربية^{٤٨} ويؤكد كول على سياسة السلام والتعاون التي تنتهجها المانيا بقوله ، "ان سياسة القوة ونظام الاحلاف والاحلاف المضادة لا يمكن ان تؤسس نظاماً مستقراً وانما من خلال التوكيد على تطوير التعاون الدولي والوحدة الاوربية يمكن ان تؤسس نظاما للأمن والسلام الدائم... وانه لم يعد هناك تمييزاً بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية والأمن الخارجي والأمن الداخلي^{٤٩} .

لم تعد المانيا تشكل خطراً على دول شرق اوربا كما كان الحال عليه في عهد الحرب الباردة عندما كان شرق اوربا منعزلاً عن غربه، ان مهمة السياسة الخارجية الالمانية اليوم تتجه نحو زيادة الاواصر بين الدول الاوربية، لقد اصبحت المانيا بعد الوحدة تمثل جسراً يربط شرق اوربا بغربها^{٥٠} .

وترى المانيا ضرورة احتواء الخلافات والازمات وحلها بالطرق السلمية^{٥١}، كما تدعو في الوقت نفسه الى ضرورة قيام نظام أمني يرتكز على وجود مؤسسة عسكرية تابعة للاتحاد الاوربي تكون قادرة للقيام بعمليات امنية عسكرية لتستطيع السيطرة على الازمات التي تحدث في اوربا^{٥١} .

لقد أصبحت ألمانيا الموحدة شريكا مقترنا: للتعاون الاقتصادي وكما كانت قبل الوحدة تسعى لتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي فانها اليوم بعد الوحدة تسير على نفس نهجها الاقتصادي باتباعها لنظام التجارة الحرة، وتؤكد السياسة الخارجية الألمانية على الاندماج الاقتصادي الاوربي والنهج الجماعي التضامني لا الاستقلالي الانفرادي.. وتعتمد ألمانيا بشكل كبير على دول اوربا الغربية في تصريف تجارتها الخارجية إذ تبلغ صادرات ألمانيا الى ثمان دول من اوربا الغربية ٥١.٢٪ من اجمالي صادراتها الى العالم في سنة ٢٠٠٢.

وهذا يعني ان اوربا الغربية تمثل سوقا مهمة بالنسبة للصادرات الألمانية وان هذه السوق تمتص اكثر من نصف الانتاج الألماني المعد للتصدير، وان ألمانيا حريصة على اتباع سياسة خارجية تحافظ على علاقاتها الجيدة مع هذه الدول من دون الانزلاق في سياسة معادية لها مما تؤدي الى فقدانها للأسواق التجارية المهمة.

جدول (٥)

نسبة الصادرات الألمانية الى ثمان دول من اوربا الغربية لسنة ٢٠٠٢

ت	الدولة	النسبة
١	فرنسا	١٠.٧
٢	المملكة المتحدة	٨.٤
٣	ايطاليا	٧.٣
٤	هولندا	٦.١
٥	النمسا	٥.١
٦	بلجيكا	٤.٨
٧	اسبانيا	٤.٦
٨	سويسرا	٤.٢
	المجموع	٥١.٢٪

المصدر: وضع جدول من قبل الباحث بالاعتماد على ارقام في

CIA –The World Factbook-Germany. P.8.

ان السياسة الخارجية الالمانية تقوم على اساس ان التقدم الاقتصادي للمجتمع في اطار الاندماج الاوربي يعد الضمانة الضرورية لمواجهة خطر احتمال سقوط الدولة في المواقف القومية الضيقة^{٥٢}.

واذا كانت السياسة الخارجية الالمانية تركز على الاتحاد الاوربي والجهة الغربية، الا انها في الوقت نفسه وفي اطار التوجه الاوربي العام، تحرص على توطيد علاقاتها مع الجهة الشرقية، وبخاصة مع جمهورية روسيا الاتحادية واقامة افضل العلاقات الودية معها على المستوى السياسي والاقتصادي^{٥٣}، فالمانيا ترى ان لروسيا اهمية حيوية لستراتيجية الامن والسلام الاوربي- وتنظر المانيا الى روسيا على انها اوربية الجغرافية والتاريخ والسياسة والثقافة^{٥٤}.

ومن هذا المنطلق تسعى السياسى الخارجية الالمانية الى شد روسيا الى اوربا الغربية وعدم عزلها عنها. وعلى هذا الاساس رحبت المانيا باتفاق الشراكة "وثيقة تأسيس" Founding Act التي عقدت في السابع والعشرين من شهر مايس/ مايو ١٩٩٧ بين روسيا والحلف الاطلسي. الاتفاق الذي جاء ليصب في توجهات السياسة الخارجية الالمانية. وان من اهم بنود الاتفاق هي:

١. وضح حد لموادجهة السياسة السابقة.
٢. عدم اعتبار روسيا طرفا مناقضا لاوريا.
٣. السعي لاقامة اوربا حرة ديمقراطية موحدة تتمتع بالاستقرار والامن.
٤. اعتماد مبدأ عدم التهديد باستخدام القوة او استخدام القوة.
٥. التباحث في المشاكل اليت تهدد السلم والاستقرار في العالم وتبادل المعلومات بشأنها.
٦. العمل على عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل^{٥٥}.

وقد تبع اتفاق الشراكة مع روسيا اتفاق شراكة آخر مع جمهورية اوكرانيا والذي تضمن تقريبا نفس المضمون لاتفاق الشراكة مع روسيا وقد وصف هذا الاتفاق من قبل الخارجية الالمانية انه ((يمثل خطوة مهمة في اتجاه نظام سلام اميني في اوربا))^{٥٦}.

وعلى مستوى اخر رحبت المانيا بقبول روسيا في نادي (السيخ الكبار) الذي اصبح يدعى بنادي (الثمان الكبار) بعد ان تمت الموافقة على دخول روسيا اليه في اجتماع (السيخ الكبار) الذي عقد في دنفر Denver بكولورادو للفترة من ٢٠-٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٧. وقد وصف قبول روسيا في هذا النادي من قبل كول مستشار المانيا السابق بانه حدثا ذات اهمية سياسية واقتصادية، وانه سيجعل روسيا تشعر بالمساواة والتكافؤ مع الدول الراسمالية الاخرى.^{٥٧}

يبدو ان السياسة الخارجية الالمانية بتوجهاتها الاوربية، قد تجاوزت بالفعل ارثها التاريخي وما احتواه من حروب وعلاقات صراعية مع روسيا/ الاتحاد السوفيتي. وبخاصة في فترة الحكم النازي وفترة الحرب الباردة، وباشرت سياسة خارجية نحو روسيا اساسها تطوير التعاون في كافة المجالات وبخاصة المجال السياسي والاقتصادي من اجل الحصول على الامن والاستقرار لكل اوربا.

ثانياً: التوجهات العالمية

لاشك أن للسياسة الخارجية الالمانية توجهات عالمية متعددة، الا انه يبدو ان من اهم اولويات هذه التوجهات العالمية هو تحقيق الامن والسلام في العالم -وما يتفرع منه وبخاصة موضوع الارهاب.

عندما اعلن عن فوز الحزب الديمقراطي الاشتراكي في انتخابات المجلس النيابي الاتحادي في المانيا في سنة ٢٠٠٢ اعلن كيرهارد شرودر G. Schroder مستشار المانيا الحالي، ان سياسة حزبه تركز على قضايا اساسية ثلاثة هي: الاقتصاد، البطالية، والسلام.^{٥٨}

وتشغل الناحية الامنية حيزا معما وواسعا في السياسة الخارجية الالمانية فالكتاب الابيض الذ صدر عن وزارة الدفاع الالمانية يتضمن مجموعة من الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الالمانية. نخص بالذكر الاسس التي تتعلق بالامن الاوربي - الاطلسي وهي^{٥٩}:

- ١- استمرار التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية، على قادة القيم المشتركة والمصالح المتوازنة.
- ٢- توسيع حلف الاطلسي ليضم دول اوربا الشرقية، واجراء تعديل عليه.
- ٣- اقامة شراكة متكافئة بين الاتحاد الاوربي ودول شمال امريكا.
- ٤- احترام القانون الدولي

واذا كانت المانيا تدعو الى قيام مؤسسة عسكرية خاصة باوربا، فهي بذلك لا تهدف الى عزل اوربا عسكرياً عن الولايات المتحدة وانما بشرط ان لا تتعارض هذه المؤسسات العسكرية مع وجود حلف الاطلسي^{٦٠}.

وفي اطار الشراكة الالمانية- الاطلسية، توجه المانيا نقدا الى الولايات المتحدة بخصوص تطوير انتشار الاسلحة النووية. فيقول هلموت شمت (... وعلى الرغم من ان انتشار الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الاخرى يشكل التحدي الاكثر جدية، فان القوى النووية الاعضاء في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لم يكونوا بمستوى التزامهم. إذ انها -هذه القوى- لم تعط المثال الجيد من خلال الاجراءات الجديدة لنزع الاسلحة، وبالعكس فانها طورت ترسانتها النووية وانه من مصلحة حلف الناتو الانطلاق وبجهد فعال نحو التقليل من مخزونات الاسلحة النووية من دون الاكتفاء بالعمل الجاد نحو منع انتشارها في اجزاء اخرى من العالم)^{٦١}.

فالمانيا على عكس المملكة المتحدة وفرنسا دولة غير نووية وسبق لها ان وقعت على معاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وكدت على استمرار التزامها بتلك المعاهدتين حتى بعد قيام الوحدة.

وتؤكد السياسة الخارجية الالمانية على التوجه السلمي الاعداثي، وضرورة حل الخلافات بموجب القانون الدولي وعدم اللجوء الى استخدام القوة كما تؤكد على ضرورة توافر القبول الجماعي لقرارات الامم المتحدة . وفي هذا الخصوص توجه المانيا نقد الى عمل الامم المتحدة، فيقول شمت ((ان سياسة الولايات المتحدة بصدد الامم المتحدة تتسم حالياً

بالغموض. وقد اختفى الاتفاق الجماعي حول السياسة الخارجية الذي اعتدنا عليه ... وبصورة عامة، فإن السياسة الخارجية والاستراتيجية في مستواها الدولي ستبقى أقل تجانساً وأقل تماسكاً مما كانت عليه في العقود الماضية، إذا احتفظت الولايات المتحدة بحيويتها المعتادة^{٦٢}. ويرى شمت أن اعتبار القيم ونموذج الحياة الأمريكية نموذجاً لكل العالم سيضع المصالح الأمريكية في خطر^{٦٣}.

وترفض ألمانيا قيام نظام دولي يقوم على القطبية الأحادية ففي خطاب للمستشار الألماني شرودر القاه في مجلس النواب الاتحادي في الرابع عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ أكد فيه على التزام ألمانيا بتوجه سياستها الخارجية القائم على انتهاج السلام والقانون الدولي والسعي لإقامة نظام عالمي يستند على القطبية التعددية^{٦٤}.

وفي مواجهة هذا الوضع الدولي تدعو ألمانيا إلى تقوية منظمة الأمم المتحدة كسلطة عالمية تتولى مهمة حل النزاعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية والابتعاد عن التورط عسكرياً من العالم^{٦٥}.

ومن هذا المنطلق الذي يدعو إلى السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية عارضت ألمانيا بالحرب الأمريكية على العراق في شهر نيسان ٢٠٠٣ ورفضت أن تسهم قواتها في هذه الحرب، حتى وإن كانت تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة.

لقد صارت ألمانيا بعد الوحدة تمارس سياسة فاعلة في المحافل الدولية لم تكن تمارسها قبل قيام الوحدة وستستمر في ممارستها. وكقوة كبرى فإنها ترمي إلى الاحتلال موقعا معها في الأمم المتحدة للتأثير في عملية صنع القرار من أجل تقوية السياسة الأمنية وقاعدة السلام، لذلك ترغب ألمانيا إلى أن تحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن، أسوة بما تتمتع به القوى الكبرية كفرنسا وبريطانيا والصين^{٦٦}.

ويرى هاكّة أن تحقيق السلام في العالم يجب أن يؤسس على مضامين اقتصادية واجتماعية عالمية، وأن على جميع الدول أن تتحمل هذه المسؤولية وأن على ألمانيا كقوة

اقتصادية عالمية ان تتحمل مسؤولية عالمية بالسعي لتقليل الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والاستمرار بدبلوماسية تقديم المساعدات المالية للدول الفقيرة^{٦٧}.

وفي سياق هذا التوجه تتبنى السياسة الخارجية الالمانية النهج الجماعي التضامني لا الاستقلالي الانفرادي في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين فهلموت شمت ، يقول " ... ان المشاكل التي سنواجهها خلال القرن القادم سوف تتجاوز في طبيعتها واتساعها امكانيات اية دولة، مهما كان حجمها، وعليه من المفروض تقديم الحلول الجماعية التضامنية. فاية دولة سوف لا تستطيع وحدها تجنب النتائج السيئة للاضطرابات وان اية قوة عظمى لا يمكنها لوحدها مواجهة الانفجار السكاني، وليس في امكانية اية قوة كبرى ان تعمل لوحدها لكي تستطيع ايقاف تدمير البيئة على المستوى العالمي والتي تزداد سخونة، وليس هناك من دولة تستطيع لوحدها ان تضع سياسة رشيدة في مجال الطاقة على المستوى العالمي...^{٦٨} .

ويربط يوشكا فيشر Y. Ficcher وزير الخارجية الالمانية الحالي بين قضية السلام واهمية تحقيق التحولات الاجتماعية فيرى ان الجهود المشتركة المبذولة في سبيل السلام سوف تبوء بالفشلان لم يتم التركيز على قضايا التحديث الاجتماعي والثقافي ومسائل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق المرأة والحكم الرشيد^{٦٩}.

كما ان كول يتناول قضية السلام ويعدها من التوجهات المركزية وانها ذات علاقة وثيقة بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم. فيذكر " ان الانقسامات الاثنية والدينية والقومية والازمات الاقتصادية ، فضلاً عن استراتيجية اسلحة الدمار الشامل وبخاصة الاسلحة النووية ومشاكل البيئة والهجرة والارهاب، كلها يمكن ان تشكل تهديداً جدياً للأمن والسلام في العالم"^{٧٠}.

وتولي الحكومة الالمانية اهمية خاصة لمكافحة الارهاب وتدعو كافة دول العالم لتكثيف جهودها لمواجهة الارهاب، ويعد الارهاب من وجهة نظر يوشكا فيشر التحدي الاكثر خطورة الذي يهدد الامن الاقليمي والعالمي، ويرى فيشر " ان الارهاب الجهادي المزود

بايديولوجية التوتاليتارية لا يشكل تهدياً للجماعات الغربية فحسب، وإنما أيضاً للعرب والمسلمين، ولمواجهة هذا التحدي، يجب على الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وكندا ان توظف قدراتها ومواردها ومشاريعها في مبادرة جديدة عبر الأطلسي للشرقين الأوسط والادنى^{٧١}.

وفي هذا الخصوص يقدم فيشر مبادرة تتكون من خطوتين: الخطوة الأولى اشراك منطقة البحر المتوسط في الحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي ، اما الخطة الثانية فتكون على شكل "اعلان من اجل مستقبل مشترك" وهذا الاعلان يجب ان لا يقتصر على المشاركين في حلف الأطلسي والاتحاد الأوربي وحوض المتوسط فحسب، وإنما يجب ان يشمل أيضاً الاعضاء في جامعة الدول العربية ولربما ايران أيضاً^{٧٢}.

ويتضمن "اعلان فيشر" مجموعة من المبادئ وان على الدول المشاركة ان تتعهد الالتزام بها وهي^{٧٣}:

١. ان يعلن الموقعون عن ايمانهم بالامن والسلام ونبذ العنف والالتزام بالديمقراطية والتعاون الاقتصادي والحد من التسلح، واقامة نظام من الامن التعاوني والالتزام بمكافحة الارهاب والتوتاليتارية سوياً.
٢. الالتزام بسياسة الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة والمجتمع على دمج اقتصادياتهم الوطنية، والسعي جميعاً الى اقامة الحكم الرشيد الذي يلزم بحقوق الانسان واقامة دولة القانون ومساهمة الجميع من مواطنين ومواطنات في عملية صنع القرار السياسي ، والى اقامة مجتمع مدني قوي مستقل والعمل على مساواة المرأة ودمجها في الحياة العامة.
٣. الالتزام باتاحة فرص المعرفة والتعليم للجميع من نساء ورجال على قدم المساواة من اجل بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة.

ان السياسة الخارجية الألمانية تدعو الى قيام تعاون واسع النطاق لمواجهة خطر الارهاب، تعاون استراتيجي بين دول اوربا وامريكا الشمالية في اطاري الاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي بالاشتراك مع دول الشرق الادنى والاقصى، هذا التعاون يعد من وجهة نظر

الالمانية، الضمان الوحيد لتحقيق الامن المشترك والسلم في العالم. ويقول فيشر اننا لو لم نفعل ذلك، او لو كنا... قصار النظر، أو ضيقي الافق أكثر مما يجب، أو ترردنا، فاننا سنجر أيضاً بشكل مشترك على ان ندفع ثمننا باهضا لذلك^{٧٤}.

ان المانيا في مواجهتها للارهاب تتمسك بمبدأ التضامن من دون قيد او شرط مع الولايات المتحدة في التحالف الدولي ضد الارهاب ، الا ان المانيا نفسه تطلب من الولايات المتحدة ان تتشاور معها ومع الحلفاء الاخرين عند قيامها باعمال عسكرية او تغيير الانظمة، فهي تريد ان تشارك وبشكل فاعل في تقرير قضايا الامن والسلام^{٧٥}.

الخاتمة:

لقد كان للسياسة التوسعية لالمانيا النازية والصراع الدولي بين الاتحاد السوفيتي من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، الدافع الاساس الى تقسيم المانيا الى دولتين ناقتي السيادة. ولم تكن اطراف الصراع مستعدة لاعادة الوحدة الالمانية . الا ان التطورات السياسية والاحداث المفاجئة التي وقعت في الاتحاد السوفيتي وفي اوربا الشرقية وسياسة الادارة الامريكية، فضلاً عن حنكة وحصانة سياسة المانيا الغربية، كل هذه العوامل اسهمت مجتمعة في قيام الوحدة الالمانية هذه الوحدة التي لم يكن احد من رجال الفكر والسياسة يتكهن بانها ستتحقق بهذه الصورة وبهذه السرعة.

لقد تحسنت القدرة الالمانية بعد الوحدة، ولكنها لا تملك القدرة المطلقة. ان المانيا ذات قدرات عادية، واذا ما قورنت المحصلة النهائية لقدراتها فهي لا تفوق القدرة الفرنسية او القدرة البريطانية، بل ان القدرة الفرنسية او القدرة البريطانية في كثير من جوانبها افضل بكثير مما هي عليه في المانيا.

ان سلوك دولة المانيا بعد الوحدة لم ينم عن تمييز او انفراد بسياستها الخارجية عن بقية الدول الاوربية. فالمانيا لم تعمل على تحقيق مصالحها عن طريق استخدام القوة او ان تعتمد على نفسها. لقد ظلت المانيا متمسكة بتوجهات سياستها الخارجية قبل الوحدة في نطاق الاندماج الاوربي وتوكيدها على اهمية تحقيق الوحدة الاوربية للامن والسلام في العالم.

لقد اعدت المانيا انضمام عشر دول جديدة الى الاتحاد الاوربي في الاول من شهر مايو/ ايار ٢٠٠٤ حدثاً تاريخياً مهماً يسير باوربا في طريق جديد هو طريق السلام لا طريق الحرب^{٧٦}.

مرت على الوحدة اكثر من ثلاث عشر سنة، ولم تظهر المانيا أي توجهات عسكرية او توجهات تؤدي بها الى العزلة والحاق الضرر بسمعتها الدولية، ان توجهات السياسة الخارجية الالمانية ترمي الى اقامة اتحاد اوربي على اسس قانونية ودستورية متينة.

وعلى مستوى التوجهات العالمية فان الوحدة لم تجعل المانيا ان تعيد النظر بارتباطاتها الدولية او اضعافها او التحلل مكنها، لكي تستطيع ان تباشر سياسة خارجية مستقلة وبحرية تامة.

وتدعو المانيا الى قيام نظام امن جماعي يتجاوز حلف الاطلسي وحدود القارة الاوربية ليضم دول الجامعة العربية ودولا اسلامية مع ربط هذا النظام بمفاهيم رقيم سياسية واقتصادية واجتماعية.

ان المانيا بعد ان حققت هويتها كاملة في دولة واحدة ذات سيادة كاملة غير ناقصة تسعى لتحتل مركزها الطبيعي في المجتمع الدولي، وتقوية دورها في عملية اتخاذ القرار الدولي، وان يكون لها تأثيراً أكبر في قضايا الامن والسلم الدوليين.

في الواقع لم تكن لالمانيا توجهات تقليدية في السياسة الخارجية، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي تعد نفسها المدافعة عن مبادئ الحرية والديمقراطية في العالم، او بريطانيا التي تتبنى مفهوم توازن القوى او فرنسا التي تدافع عن مبادئ الثورة الفرنسية وصاغت مفاهيم خاصة في المصالح القومية^{٧٧}. وعليه يرى المفكر السياسي الالمانى هاكه "ان على المانيا كقوة اوربية متحضرة ناجحة ان تسعى لتقديم نموذجاً للاخاء للاخرين نموذجاً مخالف Counter Model للنموذج الامريكى القوة العظمى التي تورطت في مناطق كثيرة في العالم"^{٧٨}.

الهوامش:

١- انظر:

Bibliographisches Istitite (ed), Meyers Grossess Handlexikon, Mannheim 1972, PP. 897-898.□

٢- انظر: Ibid, P. 839.

٣- انظر: لويس داللو، التاريخ الدبلوماسي (ترجمة سموحي فوق العادة)، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٩٦-١٠٧.

٤- لمزيد من التفاصيل انظر:

Alfred, Grosser, Gerchichte Deitschlands seit 1945, Muenchen, 1980, P. 438.

٥- هلموت ارتس، الدولة الديمقراطية (ترجمة: قاسم طودة)، تبيان، ١٩٦٦، ص ١٠.

٦- انظر: داللو، مصدر سابق، ص ١٥.

٧- انظر: عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة: ١٩١٥-١٩١٦، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ٤٤-٤٥.

٨- انظر:

Manfred REXin, Die Jahre 1945-1949, Hannover, 1967, PP. 3-8□

٩- انظر: ارتس، مصدر سابق، ص ص ٦٢-٦٤.

١٠- انظر: نفس المصدر والصفحة.

١١- انظر :

Gerhard Brandt, Dei Ruestungder Bundesre public imSpannugsfeld der westlichen Militaerallianz, in : E. Krippendorf (ed), Internationale Beziehungen, Koeln 1973, PP. 174-188.

١٢- انظر:

Frank R. Pfetsch, Dei Aussenpolitik der Bundesrepublik 1949-1980, Muenchen 1981, PP. 144-145, 159.

١٣- لمزيد من التفصيل انظر: Ibid, PP. 141-146.

١٤- حول اهمية المانيا الغربية في الاستراتيجية الامريكية انظر:

Karl Heinz Puetz, Dei Ausspolitik der, USA, Hamburg 1984, P. 148.

١٥- انظر:

Karl Deutsch, Analyse internationaler Beziehungen; Frankfurt am Main 1971, PP. 258-261.

١٦- حول الانفراج في العلاقات الأمريكية السوفيتية، انظر:

Hans Arnold, "Security Options for Europe", Aussenpolitik, Nr. 1/97, PP. 49-57.

١٧- انظر: F. Pfetsch, OP.CIT, PP. 153-154.

١٨ فيلي براند: شخصية بارزة في الحزب "الديمقراطي الاشتراكي SPD". كان رئيسا مستشارا لالمانيا الغربية في سنة ١٩٦٩، ومنح جائزة نوبل للسلام في سنة ١٩٧١.

لمزيد من المعلومات انظر:

Bibliographisches Institute (ed), op.cit. P. 110.

١٩- انظر:

Wolfgang Rudzio, Das Politische system der Bundesrepublik Deutschland: Opladeil 1980, P. 44-45.

tsch land: Opladeil 1980, P. 44-45.

٢٠- لمزيد من التفصيل انظر. F. Pfetsch, op. cit.. p. 177-178.

٢١- غورباتشوف نقلا عن

Gerhard Simon, "The Historical Prerequisites for Russia's Modernization" Aussenpolitik Nr, 1/98, P.7

٢٢- هلموت كول نقلا عن

Blaetter fuer Deutsch und internationale Politik, "Ergebnisse des Besuchs von Bundeskanzler Kohl in Moskau vom 24 bis 27 Oktober, 1988, Nr. 2/88, P. 5/4.

٢٣- غورباتشوف، نقلا عن المصدر نفسه، ص ١٥١٥.

٢٤- انظر:

Edmund Ohlendorf , Deutschland in der 2 Haelfte der 20 Jahrhunderts, Webmaster 1997, P. 3 (internet).

٢٥- انظر: Michael Gorbachev, Erinnerungen, Berlin 1995, P. 897.

٢٦- لمزيد من التفصيل، انظر:

Hans Juergen Kuester / Daniel Hofmann Dautsch Einheit, Muenchen, 1998, P. 1551 (internet).

٢٧- البريخت نقلا عن E. Ohlendorf, Op, cit, P. 3-4.

- Ibid, P. 4 : ٢٨-انظر:
- ٢٩- انظر:
- Christain Hacke, "Die Aussen Politik der Bundesrepublik Deutschland; Weltmacht Wider Willen 7, Berlin 1997, P. 382.
- ٣٠-المصدر: CIA- The World Fact book- France, P. 8 (internet)
- ٣١- المصدر: CIA-The World Fact book-United Kingdom P. 8 (internet)
- ٣٢-المصدر: Bibliogra phisches institute (ed) Op. Cit. P. 25
- ٣٣- المصدر: Atlaseco, Paris 1999, P. 6
- ٣٤- انظر: Ch. Hacke, Op. Cit. P. 383.
- ٣٥- المصدر: CIA-The World Fact book- Germany, P. 8 (internet)
- ٣٦- المصدر: Ch. Hacke, Op. Cit. P. 582
- ٣٧- المصدر: CIA- The World Fact book- France,Op. Cit. P. 8
- ٣٨-المصدر: CIA-The World Fact book-United Kingdom OP. Cit. P. 3
- ٣٩-انصات الباحث: اذاعة Deutsche Welle.
- ٤٠- المصدر: CIA-The World Fact book- Germany, OP. Cit. P. 8
- ٤١-المصدر: Loc. Cit.
- ٤٢- حول اهمية النفط والغاز في انتاج المواد الصناعية انظر:
- Hartmut Eisenhans (ed), Erdoel Fuer Eurola , Hamburg 1974.
- ٤٣- انظر:
- Helmut Kohl, "Germany Security Policy on the Threshold to ; J the 21 st Gentury', aussenpolitik Nr 1/98, P. 7
- ٤٤- انظر : E. Ohlendoof OP. Cit. P. 5.
- ٤٥-انظر: H. Kohl, Op. Citr. P. 6
- ٤٦- نقلا عن :
- Mary Hampton 'the past present and the perhaps' Is Germany a Normal Power?', Security Studies , Nr, 2, Winter 2000/ 2001, P. 89
- ٤٧-المصدر: Ibid, P. 92
- ٤٨- انظر Ch. Hacke Op. Cit. P. 10
- ٤٩-انظر:

Charles Weston, "Key us Foreign Policy" Aussenpolitik Nr. 1/98, P 48-57

٥٠-انظر:

Bundes ministerium der Verteidigung, weissbuch ZUIT sicherheit der bundes repuhlik Deutsdland Bonn 1994, P. 42-44 (Internet)□

h. Kohl. Op. Cit. P. 5: ٥١-انظر:

٥٢-انظر:

Gerhard Wetting, "NATO, Rassia and European Security after the cold war", Aussenpolitik , Nr, 1/98, P. 19.

٥٣- انظر:

Gunther Hellman , "Jenseits vor Normalisterung und Millitarisierung zur Standarts debate ueber die neue deutsche Aussenpolitik , Aus Ploitik und Zeitgeschichte IvoI, , 1-2/1997□

Ibid, P. 92: --المصدر: ٥٤

٥٥-قدمت المانيا قروضا سخية لروسيا . لمزيد من التفاصيل حول التعاون الالمانى الروسى في المجال الاقتصادي انظر:

Hans – Hermann Hoehmann, Russia "Summit of the Eight' and international Economic Organisations, Aussenpolitike Nr. 4/97, P. 340-341.

h. Kohl. Op. Cit. P. 8: ٥٦-انظر:

٥٧-لمزيد من التفاصيل انظر:

Karl – Heinz Kamp, the Nato –Russia Founding Act. Trojan Horse or Miltone of Reconciliation?, Aussenpolitik Nr. 4/97m P. 315-324.

٥٨-لمزيد من التفاصيل انظر:

Olga Alexadraova , The NATO-Ukraine Charter: Kiev's Euro-Atlantic Intergration , Aussenpolitik Nr. 4/97, P. 324-334.

H. H. Hoehmann, Op. Cit., P. 335-345. : ٥٩- انظر:

٦٠- انصات الباحث : اذاعة . Deutsche Welle.

Bundesministerium der Verteidigung, Op. Cit. P. 42. : ٦١-انظر:

h. Kohl. Op. Cit. P. 9 : ٦٢-انظر:

٦٣- هلموت شمت، "حلف شمال الاطلسي في القرن الحادي والعشرين (ترجمة: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية)، افاق استراتيجية، عمان، الاردن، العدد ١/ ايلول، ٢٠٠٠، ص ١٢٥.

٦٤- المصدر نفسه، ص ١٣١.

٦٥- المصدر نفسه، ص ١٣٢.

٦٦-- انصات الباحث : اذاعة. Deutsche Welle.

٦٧-انظر:

Christian Hack, "The National Interests of the Federal Republic of Germany on the Threshold of the 21 Century", Aussenpolitik, Nr.2/98, P. 18

٦٨- لمزيد من التفاصيل انظر:

Gerger, Schollgen, "The Berlin Republic a Player on the International Stage, Does Germany Still have its Own Political Interests ?", Aussenpolitik Nr.2/98, P. 29

٦٩-انظر: Ch. Hacke The National Interests.....". Op. Cit. P. 11

٧٠- شمت، مصدر سابق، ص ١٢٧.

٧١-نقلا عن الخطاب الذي القاه فيسر في مؤتمر ميونيخ الاربعين في السابع من شباط/ فبراير ٢٠٠٤، ص ٢ (انترنت).

٧٢-انظر: h. Kohl. Op. Cit. P. 6

٧٣- فيشر، نقلا عن خطابه، مصدر سابق، ص ٢.

٧٤-انظر: المصدر نفسه، ص ٣.

٧٥- فيشر، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٤

٧٦- فيشر، نقلا عن المصدر نفسه، ص ٥.

٧٧-انظر: عبد العظيم حماد، "قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية"، السياسة الدولية"/ العدد ١٥٠، ٢٢٠٢، ص ١٩٦

٧٨- جاء ذلك في حديثا للمستشار شرودر (انصات باحث) اذاعة. Deutsche Welle.

٧٩-انظر: Ch. Hacke The National Interests.....". Op. Cit. P. 9

٨٠- Ibid, P. 20

المصادر:

اولا: مصادر باللغة العربية

الكتب

- ١- ارتس، هلموت، الدولة الديمقراطية (ترجمة: قاسم حودة) فيسبادن، ١٩٦٦.
- ٢- البطريق، عبد الحميد، التيارات المعاصرة ١٩١٥-١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤
- ٣- دلولو، لويس، التاريخ الدبلوماسي (ترجمة: سموحي فوق العادة)، بيروت، ١٩٨٢.

البحوث

- ١- حمادة، عبد العظيم، قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الالمانية، السياسة الدولية، العدد ١٥٠ / ٢٠٠٢.
- ٢- شمت، هلموت، حلف شمال الاطلسي في القرن الحادجي والعشرين، ترجمة: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، آفاق استراتيجية، عمان/ الاردن، العدد ١، ايلول، ٢٠٠٠.

الوثائق

- ١- وزارة الخارجية الالمانية، خطاب يوشكا فيشر، وزارة الخارجية الالمانية الذي القاه في مؤتمر ميونخ الاربعين، في السابع من شباط / فبراير، ٢٠٠٤ (انترنت).

ثانيا: المصادر باللغات الاجنبية

١-الكتب

- 1- Atlaseco, Paris, 1999, (Internet).
- 2- Biblioghisches Institut (ed), Meyers Grosses Handlexikon, Manheim 1972.
- 3- Brandt, Gerhard, Die Ruestung der Bundesrepublik im Spannungsfeld der westlichen Millitaerallianz, in: E.Krippindorf (ed), Internationale Beziehungen, Koeln 1973
- 4- Bundesministerium der Verteidigung/ Weissbuch zur.Sicherheit der Bundesrepublik Deutsehland, Bonn 1994 (internet).
- 5- CIA- The World Fact book- France (internet)
- 6- CIA-The World Fact book- Germany (internet)
- 7- CIA-The World Fact book-United Kingdom (internet)

- 8- Deutsch Karl, Analyse internationaler Beziehungen; Frankfurt am Main 1971
- 9-Elshans, Hartmut (ed), Erdöl für Europa, Hamburg, 1974.
- 10-Gorbchev, Michael Erinnerungen, Berlin 1995.
- 11-Grosser, Alfred, Geschichte Deutschlands seit 1945, München 1980.
- 12-Hacke, Christian "Die Außenpolitik der Bundesrepublik Deutschland; Weltmacht Wider Willen 7, Berlin 1997.
- 13-Kuester, Hans Juergen/ Hofmann Daniel, Deutsch Einheit, München, 1998, □
- 14-Ohlendorf , Edmund, Deutschland in der 2. Hälfte der 20. Jahrhunderts, Webmaster 1997, □
- 15-Pfetsch, Frank R., Die Außenpolitik der Bundesrepublik 1949-1980, München 1981.
- 16- Puetz, Karl Heinz, Die Außenpolitik der, USA, Hamburg 1984.
- 17- Rexin, Manfred, Die Jahre 1945-1949, Hannover, 1967.
- 18- Rudzio, Wolfgang , Das Politische System der Bundesrepublik Deutschland: Opladeil 1988. □

البحوث

- 1- Alexadraova , Olga , "The NATO-Ukraine Charter: Kiev's Euro-Atlantic Intergration , Außenpolitik Nr. 4/97. □
- 2- Arnold, Hans, "Security Options for Europe", Außenpolitik, Nr. 1/97. □
- 3- Hacke, Christian , "The National Interests of the Federal Republic of Germany on the threshold of the 21 st Century, Außenpolitik Nr. 1/98.
- 4-Hampton, Mary, "the past, present, and the perhaps' Is Germany a Normal Power?", Security Studies , Nr, 2, Winter 2000/ 2001.
- 5- Hellman, Gunther, "Jenseits von Normalisierung und Militarisierung zur Standards debate ueber die neue deutsche Außenpolitik , Aus Politik und Zeitgeschichte IvoI, , 1-2/1997.
- 6- Hoehmann, Hans – Hermann, "Russia" Summit of the Eight" and international Economic Organisations, Außenpolitik Nr. 4/97. □

- 7- Kamp, Karl – Heinz, "The NATO–Russia Foundion Act: Trojan Horse or Miltone of Reconciliation?", Aussenpolitik Nr. 4/97.□
- 8-KOHL, Helmut, "Germany Security Policy on the Threshold to ; J the 21 st Gentury', aussenpolitik Nr 1/98.
- 9- Simon, Gerhard, "The Hidtorial Prerequisties for Russia's Modemistrion" Auss en politik Nr, 1/98.
- 10- Schollgen, Gerger, "The Berlin Republic a Player on the International Stage, Does Germany Still have its Own Political Interests ?", Aussenpolitik Nr.2/98.
- 11- Weston, Charles, "Key us Foreign Policy" Aussenpolitik Nr. 1/98.□
- 12- Wething, Gerhard, "NATO, Rassia and European Security after the cold war", Aussenpolitik , Nr, 1/98.□

□

الوثائق

- 1- Blaetter fuer Deutsch und internationale Politik, "Ergebnisse des Besushs von Bundeskanzler kohl in Moskau vom 24 bis 27 Oktober, 1988, Nr. 2/88.